

إعلان المنح المؤقت

الخاص بـ: الحصة رقم 01 : مستلزمات

مشروع بحث (réalisation ,mise en production et commercialisation des séchoirs solaires et de leurs produits)

من الإستشارة رقم : 2025/31 مصاريف التسيير المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - اللوازم بما فيها المكونات الإلكترونية والميكانيكية والسمعية البصرية ومستلزمات المخابر

طبقا لأحكام القانون رقم 12-23 المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق لـ 5 أوت سنة 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، وطبقا لأحكام المواد 65 و82 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

تعلن كلية التكنولوجيا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة عن نتائج فتح وتقييم العروض الخاصة بالإستشارة رقم: 2025/31 المتعلقة

بـ: مصاريف التسيير المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي - اللوازم بما فيها المكونات الإلكترونية والميكانيكية والسمعية البصرية

ومستلزمات المخابر - الحصة رقم 01 : مستلزمات مشروع بحث (réalisation ,mise en production et commercialisation des séchoirs solaires et de leurs produits)

لفائدة الكلية والمعلن عنها بتاريخ : 2025/07/15.

تبعاً لعملية تقييم العروض التقنية والمالية من طرف اللجنة الدائمة لفتح الأظرفة و تقييم العروض تم المنح المؤقت لـ:

الحصة رقم 01 : مستلزمات مشروع بحث (réalisation ,mise en production et commercialisation des séchoirs solaires et de leurs produits)

رقم العرض	المتعهد	الرقم الجبائي	المبلغ وحدوي الإجمالي بكل الرسوم	مدة التنفيذ	ملاحظة
2025/107	عريوة سميرة - تجارة بالجملة للخضر و الفواكه والمواد الغذائية العامة حي الشيخ الطاهر - بلدية المسيلة -	298328010249819	168.270,00 دج	يوم واحد	تم اختيار العارض على أساس عرض وحيد مؤهل تقنيا وماليا

يمكن للمتعهدين المهتمين بالإطلاع على النتائج المفصلة لتقييم عروضهم التقنية و المالية التقرب من الأمانة العامة للكلية ، أو مصلحة الوسائل والصيانة للكلية ، في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام إبتداء من تاريخ أول نشر للمنح المؤقت للإستشارة.

يمكن للمتعهد الذي يحتج على إختيار المصلحة المتعاقدة، أن يرفع طعنا أمام رئيس لجنة الفتح والتقييم للكلية ، وذلك في أجل أقصاه عشرة (10) أيام إبتداء من تاريخ أول نشر لهذا الإعلان ، و إذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي.